هدوء نسبي في القصرين التونسية بعد وفاة صحفي أضرم النار بنفسه

تعيش مدينة القصرين وسط غرب تونس هدوءاً نسبياً بعد احتجاجات ليلية على خلفية وفاة المصور الصحافي عبد الرزاق الزرقي الذي أضرم النار في جسده في ساحة الشهداء بسبب أوضاعه الاجتماعية الصعبة.

وأطلقت قوات الأمن التونسي الغاز المسيل للدموع لتفريق محتجين ليلة الإثنين إثر وفاة مصور صحفي أقدم على حرق نفسه في مدينة القصرين، غرب البلاد.

وشهد وسط مدينة القصرين حالة احتقان ليلة الإثنين حيث أشعل العشرات من المحتجين عجلات مطاطية وأغلقوا الطريق في حي النور وشارع الحبيب بورقيبة الرئيسي وردت عليهم الشرطة باستعمال الغاز المسيل للدموع وفقاً لمراسل فرانس برس.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية سفيان الزعق أمس الثلاثاء أن ستة أمنيين أصيبوا بجروح خفيفة خلال المواجهات وتم توقيف تسعة أشخاص عقبها.

وتوفي المصور الصحفي عبد الرزاق الزُرقي بعد أن أضرم النار في نفسه مساء الإثنين احتجاجاً على البطالة وعلى الأوضاع المتردية في منطقة القصرين. وقال الزرقي في الفيديو الذي نشره قبل وفاته «من أجل أبناء القصرين الذين لا يملكون مورد رزق، اليوم سأقوم بثورة، سأضرم النار في نفسي».

ومدينة القصرين من بين المدن الأولى التي اندلعت فيها الاحتجاجات الاجتماعية في ٢٠١٠ قبل أن تتسع رقعة المظاهرات في تونس وتطيح بنظام الرئيس زين العابدين بن علي آنذاك.

وقالت النقابة الوطنية للصحفيين التونسية في بيان الإثنين إن «المصوّر الصحفي عبد الرزاق زرقي، توفي عقبَ إضرامه النار في جسده نتيجةَ ظروف اجتماعيّة قاسية وانسداد الأفق وانعدام الأمل» ملوحة بخطوات تصعيدية قد تصل للإضراب العام في القطاع.

ويؤجج التضخم الذي يغذيه خصوصاً تراجع قيمة الدينار التونسي والبطالة التي لازالت فوق ١٥ بالمئة، التململ الاجتماعي الذي أدى إلى أعمال شغب في كانون الثاني ٢٠١٨ في العديد من المدن التونسية.

الميادين – ا ف ب

احتجاجات في تونس تطالب برفع الأجور (رويترز – أرشيف)

الديمقراطيون يتهمون ترامب بدفع الولايات المتحدة إلى الفوضى

اتهم الديمقراطيون الإثنين الرئيس الأميركي دونالد ترامب بدفع الولايات المتحدة إلى الفوضى بدءاً بالتقلبات المالية إلى شلل جزء من الإدارات الأميركية وإقالة وزير الدفاع المفاجئة، على حين لا يلوح أي مخرج فوري في الأفق بعد إغلاق العديد من الإدارات الفدرالية.

ومنذ منتصف ليلة السبت يتبادل الجمهوريون والديمقراطيون الاتهامات بشأن مأزق إقرار مشروع الميزانية الذي أدى إلى إغلاق جزئي للإدارات.

وحجر العثرة هو تمويل بناء الجدار على طول الحدود مع المكسيك، الذي وعد به ترامب خلال حملته الانتخابية في ٢٠١٦ ويعارضه الديمقراطيون بشدة.

وقالت زعيمة الديمقراطيون في مجلس النواب نانسي بيلوسي ونظيرها في مجلس الشيوخ تشاك شومر «إنها ليلة عيد الميلاد والرئيس ترامب يغرق البلاد في الفوضى».

وأضافا في بيان مشترك إن «البورصة تتراجع في حين يخوض الرئيس حرباً شخصية ضد الاحتياطي الفدرالي بعد إقالته وزير دفاعه».

وكان ترامب أكد مساء الإثنين أنه لم يتغير أي شيء حتى الآن بشأن الإغلاق الجزئي للحكومة الفدرالية، وقال في البيت الأبيض «لا جديد بشأن الإغلاق. نحتاج إلى مزيد من الأمن على الحدود».

وكان قد كتب في تغريدة على تويتر قبل ذلك «نحن نقوم أساساً بالبناء وبتجديد بضعة كيلومترات من الجدار انتهى بعضها. على الديمقراطيين إنهاء الإغلاق وإكمال التمويل».

وبسبب أزمة الميزانية، قرر ترامب البقاء في واشنطن بدلاً من أن يمضي عطلتي عيد الميلاد ورأس السنة في منزله في فلوريدا كعادته، ويقوم بنشر التغريدات المتواصلة لتبرير سياسته.

وبينما تثير آفاق نمو الاقتصاد الأول في العالم شكوكاً وسجلت بورصة نيويوك تراجعاً جديداً الإثنين، هاجم ترامب الاحتياطي الفدرالي الأميركي معتبراً أنه «المشكلة الوحيدة» لاقتصاد الولايات المتحدة.

وتحدث الرئيس أيضاً عن رحيل وزير الدفاع جيمس ماتيس الذي استقال في نهاية الأسبوع الماضي بعد إعلانه عن انسحاب القوات الأميركية من سورية الذي فاجأ وأربك حلفاء الولايات المتحدة.

واقترح الديمقراطيون بأن يتم الإبقاء في ميزانية ٢٠١٩ على مبلغ يتجاوز المليار دولار لتمويل إقامة حواجز وإجراءات مراقبة أخرى على الحدود مع المكسيك. لكن من غير الوارد لديهم تخصيص مبلغ خمسة مليارات دولار «للجدار» الذي لا يريده ترامب سوى لإرضاء مؤيديه، كما يؤكدون.

وقالت نانسي بيلوسي وتشاك شومر: «طالما أن الرئيس يعمل بتوجيه» من المحافظين المتشددين «من الصعب أن نرى كيف يمكنه أن يقدم حلاً يمر في مجلسي الشيوخ والنواب معاً».

ويحتفظ الجمهوريون حتى الثالث من كانون الثاني بالأغلبية في الكونغرس لكنهم يحتاجون إلى ستين صوتاً –أي لأصوات عدد من الديمقراطيين– في مجلس الشيوخ لتمرير القوانين المتعلقة بالموازنة. وفي نهاية المطاف يجب أن يوافق دونالد ترامب على أي حل.

وفي مواجهة هذا الطريق المسدود، ذهب البرلمانيون للاحتفال بعيد الميلاد في دوائرهم. وحتى الآن لم يحدد أي موعد للتصويت الخميس عندما يعود أعضاء مجلس الشيوخ إلى واشنطن.

ومن نافذة مكتبه في البيت الأبيض، يمكن أن يلاحظ ترامب آثار «الإغلاق» الذي يؤثر على العديد من الوزارات وحوالي ٨٠٠ ألف موظف.

ويشمل هذا الإغلاق الأمن الداخلي –الذي يدير الحدود– والشرطة الفدرالية والنقل والخزانة وكذلك الداخلية التي تشرف على المحميات الوطنية. وينطبق ذلك على المساحة الخضراء التي تمتد في وسط واشنطن وتسمى «ذي مول» وقد تكدست فيها أكوام القمامة الإثنين.

أ ف ب

مؤكداً أن الهدف إخضاع إيران

روحاني يكشف عن أول موازنة للبلاد بعد العقوبات الأميركية «الوحشية»

أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أن الهدف الأساسي من إجراءات الحظر الأميركية هو إخضاع إيران كونها تشكل عقبة كبرى أمام تحقيق مخططاتهم في المنطقة.

كشف روحاني أمس عن أول موازنة سنوية للجمهورية الإسلامية بعد عودة العقوبات الأميركية، مشيراً إلى أنها خضعت لتعديلات لمواجهة إجراءات واشنطن «الوحشية».

وقال روحاني في كلمة خلال حضوره اجتماع مجلس الشورى الإسلامي أمس لتقديم لائحة ميزانية البلاد للعام القادم نقلتها وكالة أنباء «فارس» إن «هدف أميركا الأساس من وراء المؤامرات والحظر والضغوط التي تستهدف مباشرة الشعب الإيراني وشعوب المنطقة والشركات الاقتصادية والتجارية في العالم خلافاً لجميع القرارات الدولية هو إركاع إيران».

وشدد روحاني على أن الأميركيين لن يصلوا إلى أهدافهم، موضحاً أن إيران وشعبها سيقفان أكثر شموخاً واقتداراً وثباتاً ووعياً أمام هذه المؤامرات دون إغفال أن إجراءات الحظر والضغوط ستترك تأثيرها في حياة الشعب الإيراني ونمو وتطور البلاد.

وأشار روحاني إلى أن المؤشرات الاقتصادية كانت إيجابية في العام الماضي من حيث نسبة النمو وتوفير فرص العمل ونمو الاستثمارات، مبيناً أن تذبذبات سوق العملة الأجنبية التي شهدتها البلاد خلال الأشهر الأخيرة تعود إلى الحظر الخارجي والهيكليات الاقتصادية غير السليمة الموروثة منذ عقود إضافة إلى الحرب النفسية والدعائية وظروف العلاقات الخارجية.

وأضاف: «في وقت ما هذا الشهر هبط الاحتياطي النقدي الأجنبي لدينا عملياً إلى الصفر ما أجبر الحكومة على اتخاذ قرارات صعبة لإنقاذ البلاد».

وحضت الحكومة المستوردين الإيرانيين على إعادة أرصدتهم الدولارية إلى إيران، وقال روحاني أمس إنهم سيخسرون حوافز ضريبية إذا لم يعيدوها.

وتحاول السلطات الإيرانية قمع شبكات «مخربي الاقتصاد» المكونة من مهربين ووسطاء يستخدمون الأسواق لجمع الدولارات وقطع الذهب من أجل رفع الأسعار، وقد شنت حملة أوقف خلالها عشرات التجار فيما أعدم ثلاثة رجال أعمال على الأقل بعد إدانتهم.

وفي آب، أقيل حاكم المصرف المركزي بسبب سوء إدارته لأزمة الريال وأوقف مساعده المكلف النقد الأجنبي.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب أعاد في آب الماضي تجديد العقوبات الاقتصادية الأميركية أحادية الجانب المفروضة على إيران والتي تم إلغاؤها في كانون الثاني ٢٠١٦ عقب التوصل في تموز ٢٠١٥ إلى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الدول الست التي تضم إضافة إلى الولايات المتحدة كلاً من روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والذي أعلن في أيار الماضي تنصل واشنطن وانسحابها منه.

سانا – فارس – ا ف ب

قرار ترامب.. الدوافع والخلفيات

مصطفى محمود النعسان

يعد قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب سحب القوات الأميركية من شمال شرق سورية القرار الوحيد السليم والرشيد منذ تسلمه السلطة قبل نحو عامين، وما عداه من قرارات لا يختلف حولها عاقلان أنها قرارات تسلطية وبعيدة كل البعد عن الحكمة والسداد وتعبر عن الرعونة التي تصل إلى حد الحماقة حينا والجنون أحياناً أخرى

الحق أن الدوافع والخلفيات وراء القرار المذكور يمكن استكشافها وتلمسها واستجلاؤها من خلال معرفة واقع الاقتصاد الأميركي ولاسيما أن معطيات ميزانية الدفاع الأميركية للسنة المالية ٢٠١٩ التي بدأت في تشرين الأول الماضي بلغت نحو ألف مليار دولار أي ربع إجمالي النفقات الفيدرالية ويعود ذلك إلى زيادة الاستثمار في الحرب حيث استندت الهيمنة الأميركية إلى ٨٠٠ قاعدة عسكرية في العالم علماً أن حجم الإنفاق العسكري الضخم من شأنه أن يفاقم عجز الموازنة الأميركية ليصل لنحو تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠ وذلك وفقا لتقديرات مكتب الموازنة بالكونغرس.

ومعلوم أن تعداد الجيش الأميركي يبلغ مليون و٣٠٠ ألف جندي منهم ٤٥٠ ألف منتشرون حول العالم، وقرار سحب ألفي جندي من سورية وخمسة آلاف كدفعة أولى من أفغانستان من بين ١٤ ألف موجودين هناك يأتي في أغلب الظن في إطار البدء بإعادة الجنود الأميركيين المنتشرين حول العالم إن لم يكن كلهم وهو عدد لا بأس به منهم، وهذا سببه كما أسلفنا ليس الرشد في السلوك والعقلانية في التصرف واتخاذ القرار وإنما سببه الرئيس الخضوع للعجز الهائل في الميزانية الأميركية حيث يفوق مقدار الدين العام الأميركي ٣٣٣ مليار دولار إلى جانب الديون الفيدرالية حيث يبلغ ديون الولايات الخمسين وديون المقاطعات والبلديات ما يصل إجمالي المجموع التراكمي للديون الأميركية إلى ٧٢ ألف مليار دولار وذلك حسب مجلة موندليزاسيون في عددها بداية الجاري.

طبعا هذا العجز تبدت نتائجه أول ما تبدت في الاتفاق الذي توصل إليه الرئيس الأميركي مع نظيره الصيني خلال قمة العشرين في بوينس آيرس في الأرجنتين بداية الجاري لتجميد الضرائب على البضائع والسلع التي فرضها ترامب من قبل وقابلها الجانب الصيني بالإجراءات ذاتها وذلك لمدة ثلاثة أشهر كمرحلة أولية.

حتما ستتبدى نتائجه في القريب العاجل في الإبقاء على معاهدة الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى الموقعة مع موسكو عام ١٩٨٧ وذلك رغم العنتريات التي تبديها واشنطن والتهديد المتواصل بين الحين والآخر بالانسحاب منها إذا لم تذعن موسكو لمطالب واشنطن.

كما ستتبدى نتائج العجز التجاري الأميركي في تقليل القواعد الأميركية حول العالم وإعادة المزيد من الجنود لتقليص حجم الإنفاق العسكري، وقد تجلت بدايته بقرار سحب الجنود من سورية وأفغانستان.

طبعا لا يخفى على أحد من المتابعين والمحللين أن أمر سحب القوات الأميركية من الشمال السوري تم بالتنسيق مع الأتراك وذلك بعد المكالمة الهاتفية التي أجراها ترامب مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان في منتصف كانون الأول الجاري وذلك بعد توعد الأخير بالقضاء على «قوات سورية الديمقراطية – قسد».

إن الولايات المتحدة الأميركية وتركيا حليفتان وشريكتان في حلف الناتو لذا يستحيل أن تضحي واشنطن بعلاقتها مع تركيا كي تدافع عن «قسد» ذلك أن واشنطن ترمي أدواتها ومنهم «قسد» عند انتهاء مهامهم، الأمر الذي يجعل الكرد في مأزق حقيقي وكبير لا سبيل للخلاص منه إلا باللجوء إلى دمشق التي فتحت أبوابها لهم من قبل غير أنهم غرهم ما غرهم من الوعود الأميركية الخلابة والبراقة، وهذه الوعود التي ثبت بطلانها وكذبها يفترض أن تجعل الكرد يصحون من غفلتهم وتضعهم على السكة الصحيحة وهي العودة إلى حضن الوطن والاندماج في الوحدة الوطنية السورية ذلك أن الشاة التي تند عن القطيع تواجه مصيرها وحدها كهوفاً ومخاطر.

الصين تبحث مع باكستان «التغيرات الجديدة» في الوضع الأفغاني

٤٣ قتيلاً في تفجير انتحاري وهجوم على وزارة الأشغال العامة وسط كابول

رجال الشرطة الأفغان يصلون إلى موقع الهجوم في كابول (رويترز)

قال مسؤولون أفغانيون إن السلطات انتشلت أمس الثلاثاء ٤٣ جثة من مجمع حكومي في العاصمة كابول استهدفه انتحاري ومتشددون مسلحون بالبنادق الإثنين.

وبدأ الهجوم عندما فجّر الانتحاري سيارته الملغومة أمام المبنى الذي يضم إدارة للضمان الاجتماعي في حي بشرق كابول.

وتوغل بعض المهاجمين في مبنى وزارة شؤون الشهداء والمعاقين واحتجزوا بعض العاملين رهائن في حين خاض آخرون معركة مسلحة استمرت فترة طويلة مع قوات الأمن. وأجلت القوات الأفغانية أكثر من ٣٥٠ مدنياً من المبنى قبل إنهاء العملية مساء الإثنين.

هذا ولم تعلن أي جماعة متشددة مسؤوليتها عن الهجوم الذي يشبه عادة هجمات سابقة نفذها مقاتلو من حركة طالبان على مكاتب حكومية ومبانٍ تابعة لجهات أجنبية وقواعد عسكرية.

ومن جانبه ألقى الرئيس التنفيذي للحكومة عبد الله عبد الله مسؤولية الهجوم على حركة طالبان، وقال في تغريدة له على تويتر «على عصابة طالبان الإجرامية أن تدرك أنها مع كل هجوم تنفذه على شعبنا يزداد تصميمنا على القضاء عليها.. أفعالها مخزية وتتنافى مع فكرة السلام».

لكن المتحدث باسم طالبان ذبيح الله مجاهد نفى في بيان أن تكون الحركة قد نفذت الهجوم الإثنين، على حدّ قوله.

ومن جهة ثانية قالت وزارة الخارجية الصينية إن دبلوماسيين بارزين من الصين وباكستان بحثا أمس «التغيرات الجديدة» في الوضع بأفغانستان في ظل خطط الولايات المتحدة سحب نحو نصف عدد الجنود الأميركيين المتمركزين في البلاد وعددهم ١٤ ألفاً.

وأبلغ مسؤولون أميركيون رويترز أن الرئيس دونالد ترامب أصدر أوامر شفهية بوضع خطة لخفض عدد الجنود الأميركيين إلى ما يقرب من سبعة آلاف. ولم يعقب البيت الأبيض ووزارة الدفاع (البنتاغون) بعد على ذلك.

وتوطد الصين، وهي حليف وثيق لباكستان، علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع كابول وتستخدم نفوذها في مسعى للتقريب بين البلدين اللذين تتسم علاقتهما بالتوتر.

وذكرت وزارة الخارجية أن الوزير وانغ يي ووزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قرشي أجريا «نقاشاً متعمقاً بشأن التغيرات الجديدة في الوضع بأفغانستان وتواصلا إلى توافق واسع في الآراء».

وأضافت الوزارة في بيانها المقتضب «يعتقد الجانبان أن الوسائل العسكرية لا يمكنها حل الوضع في أفغانستان وأن الترويج للمصالحة السياسية هو السبيل الواقعي الوحيد».

الميادين – رويترز

الخارجية الصينية: واشنطن نفذت أنشطة للتنصت والمراقبة شملت حلفاءها

أعلنت وزارة الخارجية الصينية أن الولايات المتحدة «نفذت أنشطة واسعة النطاق للتنصت والمراقبة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك على حلفائها» داعية إياها إلى تقديم تفسيرات واضحة للمجتمع الدولي حول سبب شراء سفاراتها في الخارج معدات تجسس.

وقالت المتحدثة باسم الوزارة هوا تشون يينغ في تصريح أمس نقلته وكالة شينخوا: «منذ بضعة أيام فقط قامت الولايات المتحدة بحشد العديد من حلفائها لاتهام الصين بتقويض الأمن السيبراني للولايات المتحدة على مدى فترات طويلة فيما الوثائق التي نشرها موقع «ويكيليكس» مؤخراً تعد دليلاً على أن الجانب الأميركي ربما أخرج مسرحية لتوجيه اللوم إلى الآخرين مرة أخرى».

وأضافت: «نود أيضاً أن نذكر المتحالفين مع الولايات المتحدة بأنه فيما يتعلق بقضية الأمن السيبراني ينبغي ألا ينسوا الألم أبداً بمجرد شفاء الجرح».

وكان موقع «ويكيليكس» نشر يوم الجمعة الماضي وثائق كشفت أن سفارات الولايات المتحدة في السلفادور وأوكرانيا اشترت أجهزة تجسس تشمل مسجلات وأجهزة راديو خفية وكاميرات رؤية ليلية لتركيبها في السيارات.

وكالات

تقييم مجلس الإدارة

على الرغم من التبعات الكبيرة الناجمة عن الحرب على الجمهورية العربية السورية، اتخذ مجلس إدارة شركة سيريتل موبايل تيليكوم (ش.م.م.ع) القرار باستمرار الاستثمارات في شبكة الهاتف المحمول وذلك بهدف الحفاظ على سوية خدمة المواطن وتلبية الحاجات الإنسانية للتواصل.

إن قرار الاستمرار في استثمارات الشبكة كان له الأثر الأكبر في تحسين العمليات التشغيلية للشركة وتطوير خدمات الشبكة والمحافظة على نمو الإيرادات والتدفقات النقدية، إضافة إلى نمو ربحية الشركة.

بتاريخ ٢٠١٥/٠١/٠١ حصلت الشركة على ترخيص تشغيل شبكة الهاتف الخلوي في الجمهورية العربية السورية بدءاً من العام ٢٠١٥ ولغاية عام ٢٠٣٤ قابلة للتجديد.

استطاعت إدارة الشركة تطبيق العديد من الإجراءات كركيزة أساسية لتأمين استمرارية الشركة كان أهمها:

١. تمتلك الشركة حالياً شبكة هاتف خلوي مصممة وفق أعلى المعايير العالمية، وتطبق كافة أنظمة الحوكمة لتنظيم العمليات التشغيلية والعلاقات مع كافة الأطراف المحيطة بعمل الشركة.

٢. تقوم إدارة الشركة بالتحديث المستمر لخطط الأعمال بالاعتماد على تحليل مستمر للمتغيرات في سوق الاتصالات وبيئة الأعمال والصناعة، وبتركيز على تمويل ذاتي لخطة الاستثمار في الشبكة وترقية التكنولوجيا المستخدمة واستبدال أجزاء الشبكة المدمرة.

٣. تحافظ الشركة على قاعدة زبائن تنمو بشكل مستمر بالإضافة لمجموعة كبيرة من الخدمات المتجددة على الرغم من التغيرات الكبيرة في الهيكل الديموغرافي للجمهورية العربية السورية وإعادة توزيعه على المناطق.

٤. تمتلك الشركة شبكة توزيع متوازنة الأبعاد على امتداد الجمهورية العربية السورية متضمنة تنوعاً كبيراً في قنوات المبيعات والخدمات.

٥. تقوم الشركة بإدارة جملة كبيرة من الأصول المستثمرة بالاعتماد على مفهوم إدارة المخاطر وذلك بهدف المحافظة على التوفر الدائم للشبكة والخدمات.

٦. تحافظ الشركة على سوية عالية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع الاستخدام الأمثل لهذه التدفقات في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، كما استطاعت الشركة أن تسدد بدل الترخيص البالغ خمسة وعشرين مليار ليرة سورية بتمويل ذاتي، والمحافظة على سوية متنامية في توزيع الأرباح والوفاء بكافة التزاماتها المالية.

٧. استمرت الشركة في الاستثمار في الموارد البشرية وفي كافة مجالاتها من التوظيف والتدريب والتطوير الوظيفي.

يعتبر قطاع الاتصالات الخلوية من الركائز الأساسية الداعمة لاقتصاد الجمهورية العربية السورية، وقد استطاعت الشركة تحقيق نمو ملحوظ في حصتها السوقية من الإيرادات الإجمالية لهذا القطاع وبنسبة تجاوزت الـ ٦٩٪ من هذا الإجمالي بنهاية عام ٢٠١٧.

إن دخول المشغل الثالث على سوق الاتصالات الخلوية في الجمهورية العربية السورية لازال ضمن عملية التحضير، وفي هذا الصدد فإن مجلس إدارة الشركة يعتبر ذلك متغير يمكن السيطرة عليه نظراً للكم الكبير من معوقات الأعمال التي تواجه هذا الدخول.

مخاطر الأعمال:

تتمثل المخاطر الرئيسية: بمخاطر الأعمال والمخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي تحتفظ بها الشركة كمخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر العملات، ومخاطر الائتمان.

تراقب الإدارة العليا للشركة إدارة المخاطر حيث يتم مراجعة واعتماد السياسات من قبل مجلس الإدارة للتعامل مع هذه المخاطر، ومجلس إدارة الشركة على قناعة بعدم وجود مخاطر فردية أو مجتمعة قد تؤثر بشكل مادي على بيئة العمل في قطاع الاتصالات الخلوية في الجمهورية العربية السورية، كما أن الشركة تقوم بشكل مستمر بتحديث لقائمة المخاطر والتحديات التي قد تواجه الشركة والتفعيل السريع لكافة الإجراءات المطلوبة للحد من أثر هذه المخاطر.

تتألف المطالب المالية للشركة من ذمم دائنة للموردين، وأرصدة دائنة لأطراف ذات علاقة والدائنين الآخرين. إن الهدف الرئيسي من هذه المطالب المالية هو إيجاد مصادر لتمويل أنشطة الشركة. تحتفظ الشركة بموجودات مالية متعددة كالذمم المدينة والنقد والودائع لدى البنوك والتي تنتج مباشرة من عمليات الشركة.

فيما يلي ملخص لأعمال وأحداث الشركة خلال الفترة المنتهية في ٢٠١٨/٩/٣٠:

* تجاوزت الإيرادات خلال التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول من العام ٢٠١٨ مبلغاً وقدره ١٣٧.١٦ مليار ليرة سورية وبنسبة نمو بلغت ١٢.٩٨٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠١٧ حيث تم اقتطاع أكثر من ٣٠.٧٤ مليار ليرة سورية منها لحساب الخزينة العامة للدولة والتي تُمثل حصة الحكومة السورية من تلك الإيرادات، مضافاً اليها أجور الترابط مع الشركة السورية للاتصالات والأجور والمساهمات السنوية للهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات.

* خلال التسعة أشهر من العام ٢٠١٨، ارتفع الربح قبل الضريبة بنسبة ٨٤.١٧٪ ليتجاوز مبلغاً إجمالياً قدره ٥٤.٤٢ مليار ليرة سورية (مقارنة بمبلغ ٢٩.٥٤ مليار ليرة سورية خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٧)، وذلك كنتيجة أساسية لانخفاض حصة الحكومة السورية من الإيرادات الخاضعة لنسبة تقاسم حيث بلغت في عام ٢٠١٨ نسبة ٢١.٥٪ مقابل نسبة ٣١.٥٪ من عام ٢٠١٧، بالإضافة لتخفيض مخصص اضمحلال الأصول الثابتة بمبلغ ٥.٤ مليار ليرة سورية. كما ارتفع صافي الربح العائد إلى مساهمي الشركة خلال التسعة أشهر من العام ٢٠١٨ بنسبة ٨٩.٣٤٪ ليحقق مبلغاً إجمالياً قدره ٤٦.٠٨ مليار ليرة سورية . وعليه يكون النصيب الأساسي للسهم من صافي ربح الفترة العائد إلى مساهمي الشركة مبلغاً وقدره ١,٣٧٥.٧٣ ليرة سورية بارتفاع وقدره ٦٤٩.١٥ ليرة سورية مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠١٧.

* تطبيقا للتعميم رقم (١٢) بتاريخ ١٥ شباط ٢٠١٥ الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية فقد تم الاعتراف بفروقات تقييم البنود النقدية المعترف بها بالعملات الأجنبية ببند منفصل في كل من بيان الدخل الموحد وبيان المركز المالي الموحد وبيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد، وعليه تم احتساب النصيب الأساسي للسهم العائد إلى مساهمي الشركة بعد استبعاد الفروق الناجمة عن إعادة تقييم البنود النقدية المعترف بها بالعملات الأجنبية ليكون مبلغاً وقدره ١,٣٧٠.٢٧ ليرة سورية خلال التسعة أشهر من العام ٢٠١٨ مقارنة بمبلغ ٧٢٤.٩٢ ليرة سورية خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٧.

* بلغت قيمة حقوق المساهمين بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠١٨ مبلغاً وقدره ١٢٠.٤٢ مليار ليرة سورية وبارتفاع قدره ٣٠.١٨٪ مقارنة مع نهاية العام ٢٠١٧، علماً أن حقوق الملكية بنهاية التسعة أشهر من العام ٢٠١٨ تتضمن رصيداً متراكماً لفروق تقييم القطع غير المحققة بقيمة ٣.٥٧ مليار ليرة سورية، وبذلك تكون القيمة الدفترية للسهم قد بلغت ٣,٥٩٤.٧١ ليرة سورية، كما تجاوزت موجودات الشركة ١٧٤.٢٦ مليار ليرة سورية بنسبة نمو بلغت ١٢.٧٤٪ بالمقارنة مع نهاية العام ٢٠١٧.